

Distr.: General  
8 March 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة لوندونيو (نائبة الرئيس) . . . . . (كولومبيا)

#### المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،  
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



اللاجئين، والتدابير التعسفية المتخذة للحد من تدفقات اللاجئين، وسلامة موظفي الأمم المتحدة في الميدان، وما يقع في العمليات الإنسانية من استغلال وإيذاء جنسيين.

٣ - السيدة بوليدو سانتانا (فنزويلا): قالت إن تعليقات المفوض السامي عن الحاجة إلى زيادة التعاون بين المفوضية والوكالات ذات الصلة جاءت في وقتها تماما، في ضوء تفاقم أزمات اللاجئين في العالم. وهناك أيضا حاجة إلى مزيد من التعاون بين المفوضية والدول، ولا سيما أكبر المانحين منها، لضمان توجيه الجهود الإنسانية والسياسية والمالية صوب هدف واحد. ولما كان الزواج القسري للأشخاص مثار قلق ليس فقط للدول المتأثرة بشكل مباشر بل أيضا للمجتمع الدولي قاطبة، فإن الجهود المبذولة لاستخدام الموارد الاستخدام الأمثل تحتاج إلى التنسيق والتكاسم.

٤ - إن تسييس المناقشات المتعلقة بمسائل اللجوء يهدد بشكل خطير فرص تخفيف آثار الأزمة الإنسانية في البلدان المتأثرة. واتفقت المتكلمة مع المفوض السامي في الحاجة إلى إيجاد مناخ سياسي دولي يؤدي إلى تنفيذ استراتيجية “عمليات الإعادة الأربع”. ويتطلب إنشاء ترابط وثيق بين السلام والأمن والعمل الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية تقاسم المسؤوليات على أساس التضامن الدولي، وانعكاسها في المساعدات الدولية. على أن من المهم أن نتذكر أن الحماية الأساسية يجب أن تظل محل التركيز الأساسي في العمل الدولي، وأن أشكال الحماية الدولية غير اللجوء، بما في ذلك ما ورد منها في مبادرة “تكملة الاتفاقية”، متاحة أيضا للاجئين.

٥ - وأدانت المتكلمة الهجمات المستمرة على موظفي المساعدة الإنسانية، وقالت إنها تأمل أن يتم العثور على حلول فعالة لهذه المشكلة، حتى يتاح للأمم المتحدة وسائر الوكالات الإنسانية أن تعمل بأمان على توفير المساعدة

في غياب السيد بيلنغا - إيبوتو (الكاميرون)، ترأست السيدة لوندونيو (كولومبيا)، نائبة الرئيس، الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/58/12، A/58/3، Add.1، A/58/281، 299، 353، 410، (A/58/415-S/2003/952)

١ - السيد عكاشة (السودان): قال إن البلدان المتأثرة والمجتمع الدولي يجب أن يتقاسما عبء التعامل مع اللاجئين، وأعرب عن قلقه إزاء تراجع المعونة الدولية المقدمة إلى بلده الذي يستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين، بسبب موقعه الجغرافي. وهذه المعونة تساعد على إعادة تنمية مناطق البلد المتأثرة بتدفقات اللاجئين، مع الاهتمام الخاص بالتعليم والرعاية الصحية. وقال إن حكومته تتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبلدان المنشأ في البحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين في السودان، وذلك بشكل خاص عن طريق تنفيذ برامج للعودة الطوعية. فاللاجئون السودانيون في البلدان المجاورة، والأطفال منهم بالذات، ما زالوا يواجهون مشاكل كبيرة فيما يتصل بالتمتع بما لهم من حقوق الإنسان الأساسية.

٢ - وقال إنه يؤيد استراتيجية المفوضية المتعلقة بـ “عمليات الإعادة الأربع”، الإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، وإعادة التعمير، مؤكدا أن العنصرين الأخيرين يتسمان بأهمية بالغة في البحث عن أفضل الحلول. ويؤيد السودان أيضا مبادرة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المعروفة باسم “تكملة الاتفاقية”. ومع ذلك، فقد سرد قائمة من الشواغل، منها انخفاض الموارد المتاحة لأمانة المفوضية، والمعاملة التمييزية لبعض

أيضا أن تتجنب ازدواج عملها مع العمل الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

٨ - إن وفده، إذ يقلقه الاقتراح القاضي بوضع جدول للأندية المقررة للميزانية السنوية للمفوضية، يؤكد دعمه للطرائق الراهنة للتمويل الطوعي، ويقول إن نموذج الـ ٣٠ في المائة للمستوى القاعدي يجب أن يكون اختياريا. وقال إن وفده، إذ يشير إلى أن التعاون الإقليمي بين الدول والمنظمات الدولية يعد من أنجع الآليات لتنظيم الهجرة، يعرب عن قلقه لأن المجتمع الدولي لم يبد اهتماما مناسباً بعملية متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ بشأن اللاجئين والمهجرة في رابطة الدول المستقلة والبلدان المجاورة. ويجب على الدول المعنية تنفيذ توصية الفريق التوجيهي بتمديد هذه العملية حتى عام ٢٠٠٥.

٩ - السيد علييف (أذربيجان): تكلم أيضا باسم أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الصراعات الإقليمية أفضت إلى تدفق اللاجئين والمشردين داخليا على مختلف مناطق العالم، وتمرر بلدان مجموعة GUUAM (جورجيا، أوزبكستان، أوكرانيا، أذربيجان، جمهورية مولدوفا) بتجربة مأساوية مباشرة تتمثل في التحديات المتزايدة التشابك التي يمكن أن تترتب على هذه التدفقات. فمنذ مطلع التسعينات، أصبحت هذه البلدان موطناً لأكثر نسبة للفرد من اللاجئين والمشردين داخليا في العالم، نتيجة للصراعات المسلحة المتطاوله في أجزاء من أذربيجان وجمهورية مولدوفا وجورجيا. ويتطلع الملايين من الناس الذين طردوا بعنف من ديارهم إلى حكومات هذه البلدان طلبا للعدل والمساعدة، ولكن الحلول الدائمة لمشاكلهم مرهونة بحل المنازعات، فضلا عن أن تكلفة تلبية احتياجاتهم العاجلة عالية إلى درجة تؤثر بقدر كبير على قدرة الحكومات على إنشاء اقتصادات أساسها السوق. وإذا كانت الدولة المعنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن معالجة

الإنسانية، جنبا إلى جنب مع بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة. وقد شكلت حكومتها مؤخرا لجنة وطنية معنية باللاجئين، لضمان تنفيذ إجراءات مرنة وفعالة تكفل حقوق الإنسان للاجئين في فترولا الذين اضطروا إلى ترك بلد منشئهم. ويضاف إلى ذلك أنه بموجب تشريع سنّ في عام ٢٠٠١، أنشئت آلية ثنائية لوضع ترتيبات لعودة المشردين من كولومبيا إلى وطنهم، بشرط ضمان أمنهم وعدم تعرضهم لأي مخاطر بدنية. وأخيرا، أكدت التزام حكومتها الراسخ بجميع التدابير المتعددة الأطراف الشفافة وغير التمييزية، التي تسهم في توفير الحماية الحقيقية لحقوق اللاجئين في عالم كثيرا ما يمر فيه السلام بمنعطفات حرجة.

٦ - السيد نيازينسكي (الاتحاد الروسي): قال إن الاضطلاع بالعمل الإنساني الدولي، الذي يعد جزءا حاسما من حفظ السلام ومنع الأزمات والتسوية بعد انتهاء الصراع، يجب أن يجري في التزام صارم بمبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وهناك حاجة إلى تيسير الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى المساعدة على الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويبحث وفده المنظمات الإنسانية، ومنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على التعاون مع الدول لمكافحة الإرهاب، ومنع الإرهابيين من التستر وراء الأنشطة الإنسانية. ويتعين أيضا على هذه المنظمات أن تساعد في نزع سلاح مخيمات اللاجئين والمشردين، ومراقبة توزيع واستخدام السلع الإنسانية.

٧ - وتعتقد حكومته أن زيادة فعالية المفوضية تتطلب عملا كثيرا، وأنه ينبغي اتباع نهج متوازن في إصلاح هذه الوكالة، وبصفة خاصة فيما يتصل بعملية عام ٢٠٠٤. وقال، مؤكدا دعم حكومته للجنة التنفيذية للمفوضية، إن الاقتراح القاضي بإنشاء جمعية عالمية معنية باللاجئين يحتاج إلى مزيد من الدراسة، لمراعاة مصالح الدول والأموال المتوافرة، ولتفادي تسييس المفوضية. ويجب على المفوضية

١٢ - وقال المتكلم إنه يتفق مع ما خلص إليه الأمين العام في تقريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/59/89-E/2003/85) من أن نظام المنسقين المقيمين بحاجة إلى تعزيز، وإلى إتاحة مرونة أكبر له في استخدام موارده، إذا أريد له الإبقاء على مستويات مناسبة من القدرة والدعم. ويجب أن تكون الأفرقة القطرية التي يقودها المنسق المقيم في صدارة القائمين ببذل الجهود من أجل تحديد استراتيجيات مترابطة تأخذ في حسابها الظروف الخاصة بالبلد المعني. إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حاجة إلى مساندة المجتمع الدولي لها ماليا وسياسيا، إذا أريد لها أن تكون قادرة على التخفيف من آثار الأزمات الإنسانية، وضمان الحماية للاجئين والمشردين داخليا والمبعدين السابقين.

١٣ - السيد نيفرين (المكسيك): قال إن من الضروري تشجيع إيجاد حلول دائمة للاجئين، ومنها الإعادة إلى الوطن، والدمج المحلي، وإعادة التوطين في بلدان أخرى، وإن استراتيجية “عمليات الإعادة الأربع” تعتبر إطارا مناسباً لتنفيذ ذلك. وسيضمن مشروع القرار المتعلق بقضايا اللاجئين، الذي سيشارك وفده في تقديمه، اقتراحات المفوض السامي المندرجة في إطار ما يسمى مبادرة “المفوضية لعام ٢٠٠٤”، التي ستساعد، في جملة أمور، على إيجاد إطار مؤسسي مناسب لتنسيق عمل المفوضية مع عمل سائر المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمبادرة الأخرى للمفوض السامي، وهي “تكملة الاتفاقية”، فإنها تحتاج إلى تحديدها بوضوح أكبر: فطبيعة ومضمون ونطاق الترتيبات التي سيجري التفاوض بشأنها فيما يتعلق بهذه المبادرة يجب أن تبحثها جميع الدول الأعضاء في الهيئات الحالية التابعة للمفوضية، وأن تصمّم بحيث تنفذ اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، لا أن تعيد صياغتهما.

مثل هذه المشاكل، فإن حماية اللاجئين والمشردين داخليا يجب أن تعتبر مسؤولية دولية.

١٠ - وهناك مسألة تشغل حكومة أوكرانيا كثيرا، وهي عودة الأشخاص الذين كانوا قد أُبعدوا أيام النظام الشمولي السابق، والذين عاد منهم قرابة ربع مليون إلى شبه جزيرة القرم في أوكرانيا في العقد المنصرم. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ٢٣ ٠٠٠ شخص من الإجراءات الميسرة للحصول على الجنسية الأوكرانية، بموجب اتفاق ثنائي بين أوكرانيا وأوزبكستان. ومن دواعي الأسف تراجع المساعدة الدولية المقدمة إلى اللاجئين والمشردين داخليا والمبعدين السابقين في بلدان مجموعة GUUAM. ولما كانت ظروف عودتهم بأمان لم تتوافر بعد، فإنه يدعو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجميع الوكالات ذات الصلة والبلدان المانحة إلى العمل ليس فقط على توفير المساعدات الإنسانية، بل أيضا تقديم المساعدات الإنمائية، لمساعدة هؤلاء الأشخاص على أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم.

١١ - وشدد المتكلم، في هذا الصدد، على ضرورة إيجاد توازن واضح بين المساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية: فهناك في بلدان مجموعة GUUAM بعض القلق الذي مبعثه الشروع قبل الأوان في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وأن عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى بلدانهم الأصلية قد لا تستمر. وفي حالة الصراعات المتطاوله، يجب العمل على استمرار توفير المساعدات الإنسانية الطارئة في المراحل المبكرة من الفترة الانتقالية، وعلى ضمان ألا يكون تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالتنمية على حساب هذه المساعدات. وشدد المتكلم على ضرورة أن تواصل المفوضية إبداء اهتمام خاص بالاحتياجات المحددة للنساء والأطفال في برامجها، وبإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب من اللاجئين والمشردين داخليا بوجه خاص، تعزيزا لقدرة على التكفل بأنفسهم.

١٤ - وتعكف حكومته، بدعم من المفوضية، على تعزيز قدرتها على التعامل مع اللاجئين في المكسيك، وقد اتخذت عدة خطوات لتنفيذ جدول الأعمال بشأن الحماية، بهدف تحسين الإجراءات المتعلقة بمنح اللجوء، وحماية اللاجئين في السياق الأوسع للهجرة، وتعزيز الروابط مع المجتمع المدني، وإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين، واتباع نهج مراعي للفوارق بين الجنسين. وهناك مثال لحل دائم لمشاكل اللاجئين، هو معاملة المكسيك للاجئين الغواتيماليين الذين أعيدوا طوعاً إلى وطنهم أو منحوا الجنسية المكسيكية.

١٥ - السيدة شنغ - هوبكتر (برنامج الأغذية العالمي): قالت إن برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهما اثنتان من وكالات الأمم المتحدة للمواجهة في حالات الطوارئ، قد تمتعا بتعاون طويل الأمد ومثمر، وذلك أساساً لأنهما كلاهما مدركان للأهمية الحاسمة للصلات بين السلام والأمن، وبين العمل الإنساني والتنمية. وأعربت عن دعمها القوي لمشاركة المفوضية في التقييمات القطرية الموحدة وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يوجد رابطاً وثيقاً بين المفوضية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وأيدت أيضاً تعليقات المفوض السامي على ضرورة تعزيز قدرة المفوضية، وعلى حاجة المجتمع الدولي العاجلة إلى الوصول إلى بعض النتائج بشأن حالة المشردين داخلياً.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.